الفصل الثالث

تاريخ الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا

إذا ما كانت الجغرافيا بشكل عام ، وبعض فروعها بشكل خاص (الجغرافيا الاقتصادية والبشرية) ، تعود جذورها للتاريخ القديم ، فإن الجغرافيا السياسية « علم » ، ان جاز اطلاق هذه التسمية عليه ، حديث (أواخر القرن التاسع عشر) . وهذا ، على ما يبدو لنا ، من أوجه الاختلاف ، إنما التاريخية الجذرية ،فيما بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية ، اللذين رأينا سابقاً بينهما أوجه شبه في سطحية تتناول الموضوع ليس إلا وأشرنا آنذاك الى الخلاف بينهما في العمق الجذري والجوهري (أنظر الفصل الأول : مفهوم الجغرافيا السياسية) .

نقول هذا بالرغم من أن دراسة الدولة ومقوماتها كعنصر من عناصر الدراسات الجغرافية بمعناها الواسع قد بدأت منذ ما يزيد على ألفي سنة[1] . فمبدأ العلاقات القائمة بين الظاهرات الطبيعية والسلوك السياسي ظهر في أفكار الأقدمين ، التي شكل البعض منها أساساً لأفكار حديثة ، في حين أن البعض الآخر أثبتت الدراسات خطأه . فعلى سبيل المثال لاحظ أرسطو أن الأقاليم الجغرافية المتنوعة السطح تؤدي الى نشوء عدة وحدات سياسية (كما في بلاد اليونان القديمة ، حيث كان نظام الدولة - المدينة - المؤلف) وليس وحدة واحدة (كما في مصر قديماً وحديثاً ، حيث نظام الدولة الواحدة الموحّدة - المؤلف) . وهذا ينسجم مع الكثير من الأفكار الحديثة ، التي برهن على صحتها تاريخ الكثير من الأقاليم السياسية في مختلف مناطق العالم . في حين أن الرأي القديم أيضاً ، والقائل بحتمية تأثير المناخ ، الذي يوفر بعض الخصائص لمجموعة معينة من البشر ، بحيث تتمكن من الحكم والسيادة على المجموعات الأخرى ، هذا الرأي ليس فيه شيء من الصواب ، رغم تجدد الأخذ به في القرن الثامن عشر على أيدي الفلاسفة الماديين الفرنسيين (مونتسكيو مثلاً) .

---

(١) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٢٥ .

كما أن التنوع بين شعوب العالم ودوله لفت نظر الكثيرين من الباحثين منذ القدم ، فانكبوا على وصفه وتحليله وربطه بمجموعة من العلاقات المتبادلة . فقد ربطوا بين الاختلافات الحضارية وتباين الظاهرات الطبيعية . فيما بعد أخذ الباحثون بدراسة الوحدات السياسية في ضوء أشكالها وطاقاتها الكامنة وأشكال حكوماتها . فهيبوقراط (٤٧٦ ـ ؟ق.م.) وأرسطو (٣٨٣ ـ ٣٢٢ ق.م.) وسترابون (٦٣ ق.م. ـ ٢٤ م.) من المفكرين القدامى الذين عملوا على إيضاح دور البيئة الطبيعية على النشاط البشري . وقد استنتج سترابون ، من دراسة الامبراطورية الرومانية في ضوء ما ذكرنا ، أن الوحدة السياسية الكبرى تتطلب الحكومة المركزية القوية ، حيث الحاكم الفرد . كما ذكّر بموقع ايطاليا الممتاز ومناخها ومواردها وكل ما جعلها بالاستنتاج المنطقي ، من رؤياه، هو بالطبع ، مؤهلة لقيام الوحدة السياسية التي عرفت : الدولة ـ الامبراطورية الرومانية[٢] .

لا نريد الخوض في التعليق على ما ذكرنا الآن من آراء وأمثلة ، بل نكتفي بالقول اننا تجاه رأي واحد أوحد متأتٍ عن الأخذ بالحتمية الجغرافية ، حتى قبل أن تكتشف وتقنن في القرن الثامن عشر على أيدي الفلاسفة الماديين الفرنسيين . وقد نقدناها سابقاً ولاحقاً وبرهنّا على عدم صحتها وعلى نسبية تأثيرها ليس إلا ، في بحثنا في الجغرافيا الاقتصادية (أنظر القسم الأول من الكتاب ، وخصوصاً الفصل الأول منه) وكذلك في الجغرافيا السياسية حالياً . ومع ذلك لا بد من الاشارة الى أن الإرتباط بالحتمية يؤدي الى خارج الجغرافيا السياسية ، يؤدي الى الجيوبوليتكا ، التي هي غير الجغرافيا السياسية ، كما ذكرنا وبرهنا آنفاً في الفصل الأول ونكرر الآن ولاحقاً ، خصوصاً وأن معظم الجغرافيين السياسيين البورجوازيين تنعدم لديهم التفرقة بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا .

هذا في التاريخ القديم ، أما في القرون الوسطى فطغيان التعاليم الدينية أخمد جذوة الأفكار الجغرافية أي كانت ، ويجب انتظار أوائل القرن السادس عشر ، حيث عاد الكلام عن الظاهرات الطبيعية والظاهرات السياسية ، على يد أحد مفكري عصر الانبعاث ، الفرنسي ج. بودان (١٥٣٠ ـ ١٥٩٦) الذي ربط بين طبائع الناس والمناخ . كما حاول في كتاباته تحديد شكل الحكومة أو الجمهورية ، وعمل على إيضاح الخصائص القومية التي تختلف حسب اختلافات المناخ والسطح . فبناء عليه وحسب بودان ، فإن شعوب الأقاليم الشمالية الجبلية الباردة يتصفون بالقوة والانضباط والنظام والشجاعة ، وهذا مما يميزهم عن شعوب الأقاليم الجنوبية الحارّة الذين يتصفون بالمكر والخداع والأخذ بالثأر ، في حين أن شعوب الأقاليم المعتدلة ، حيث المناخ المعتدل

---

(٢) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافية السياسية ، ص ٢٦ .

أيضاً ، يتصفون بأنهم أكثر فطنة من شعوب الشمال وأكثر نشاطاً من شعوب الجنوب ويختصون بالتالي بالقدرة على القيادة دون غيرهم .

الواقع أن هذا الكلام لا يخرج عن كونه يجري في إطار الحتمية الجغرافية فالتاريخية وينسحب عليه بالتالي ما سبق وعلّقنا بالنسبة للموضوع في التاريخ القديم .

وفي التاريخ الحديث استمر الأخذ بخط الحتمية الجغرافية فالتاريخية في القرن الثامن عشر ، على أيدي الفلاسفة الماديين الفرنسيين ، حيث برز منهم مونتسكيو بشكل خاص (١٦٨٩ - ١٧٥٥) ، والذي رأى في كتابه « روح القوانين » أثر المناخ والسطح ، بل وأثر القارات والجزر على حياة الشعوب والقوانين والنظم السياسية ؛ كما أشار الى أن المناخ البارد يرتبط عادة بالحرية السياسية ، فيما المناخ الحار يؤدي الى العبودية والتحكم المطلق ، وان السهول الفسيحة والتلال تسمح بتكوين الامبراطوريات ، في حين تنمي الجبال والتلال روح الشعور بالاستقلال والنزوع نحو الحرية ، وأن سكان الجزر يمكنهم أن يدافعوا عن حريتهم بفعالية أكثر بكثير من سكان الأراضي القارية ، وبالتالي فتطلعاتهم متجهة باستمرار نحو الحرية[٣] .

لا حاجة بنا للتعليق على ما ذكرنا الآن ، إنما نقول إن موضوع تأثير الطبيعة على حياة الإنسان مأخوذ به بدءاً من التاريخ القديم فالوسيط والحديث . على أن تركّزه « كعلم » الحتمية الجغرافية فالتاريخية في الجغرافيا السياسية تجلى في أواخر القرن التاسع عشر على يد ف. راتزل ، إنما متجهاً نحو الجيوبوليتكا .

فالواقع أن فردريك راتزل هو مؤسس الجغرافيا السياسية (٩) ، وحيث تنعدم الحدود مع الجيوبوليتكا لدرجة التداخل والانتهاء الى التساوي تقريباً . كما يعتبر راتزل من أركان الجيوبوليتكا ومصادرها الأصلية ، وحيث يتجلى الاطار الفكري لجذورها ، عنينا الحتمية الجغرافية ورديفها الحتمية التاريخية . ومع ذلك فقد سبقه الى ذلك ، في منتصف القرن السابع عشر ، الطبيب البريطاني وليم بني ، الذي وضع كتاباً ركّز فيه على إيضاح العلاقة بين الدول وبين ظروف البيئة الجغرافية .فقد تحدث عن المساحة المثلى ، التي بإمكان الدولة السيطرة عليها ، وفي الوقت نفسه بسط سلطتها ونفوذها عليها ، والتي بإمكان السكان أيضاً استغلالها على أفضل وجه ، كما تنبه بني وأشار إلى أهمية المدن الكبرى في ربط السكان وتوجههم الى القطب المركزية الجاذبة في الدولة وتوسع العمران ، بحيث تصبح الدولة الوحدة السياسية المتماسكة في الداخل وفي الوقت نفسه القوة التي لها الاعتبار في الخارج .

هذا كما تقدم أيضاً على ف. راتزل ملهمة في الموضوع كارل ريتر (١٧٧٩ -

---

(٣) نقلاً عن د. فتحي محمد أبو عيانة ، ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٢٧ .

١٨٥٦) . فالواقع أنه خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حصل التطور في أفكار الحتمية في مجال الجغرافيا بفضل جهود هذين العالمين الالمانيين المذكورين . فريتر كان أستاذاً للجغرافيا في جامعة برلين لسنوات عديدة . وقد تحدث عن الحضارات البشرية ، التي رأى فيها وجوداً عضوياً في الطبيعة ، فهي تولد وتنمو وتنضج ثم لا تلبث أن تموت . وقد طور ريتر أفكاره في شكل تقسيمات إقليمية في الكرة الأرضية الموحّدة التي قسمها الى قسمين : اليابس (القارات) والماء (المحيطات) ، ثم قسّم اليابس الى قسمين هما العالم القديم والعالم الجديد . كما اعتبر ريتر القارات كلها وحدة طبيعية كاملة واعتبر الانسان وتنظيماته جزءاً لا يتجزأ من هذه الوحدة[٤] .

أما ف . راتزل (١٨٨٤ ـ ١٩٠٤) مؤسس الجغرافيا السياسية ، فقد كان استاذاً للجغرافيا في جامعة ليبزيغ بعد عشرين سنة من وفاة ريتر . وفي حين كان المفكرون القدامى يأخذون بالعلاقات العامة العريضة بين البيئة الجغرافية والقوى السياسية ، فإن راتزل ومن أخذ بنهجه بعده اهتموا بالتحليل العميق لتأثير البيئة على الوحدات السياسية . فقد ركز راتزل اهتمامه في كتاباته عن الجغرافيا السياسة على نمو الدول بشكل أساسي ، معتمداً على مبدأ ريتر في الحضارات العضوية . وبالتالي فقد أطنب في وصف الدولة ـ العضو البيولوجي ، الكائن الحي القائم في مجال محدد ، حيث ظاهر للعيان تأثره بفكر دارون عن القوانين البيولوجية للانتخاب الطبيعي وبقاء الأصلح . إذن بالنسبة لراتزل فالدولة كائن حي يناضل في سبيل توسيع المجال الذي يقوم عليه ويعيش بالمجال أو المدى الحيوي .

هذا ، وحسب المدرسة البورجوازية بالطبع ، فإن كتاب راتزل « الجغرافيا السياسية » الذي ظهر في أواخر القرن التاسع عشر (سنة ١٨٩٧) هو أول كتاب منهجي في الجغرافيا الحديثة يتناول الموضوع السياسي في الجغرافيا . فقد اعتبر الجغرافيا السياسية جزءاً لا يتجزأ من ميدان البحث الجغرافي . وواضح من خلال كتابه هذا والآراء التي أوردها فيه تمسكه بمساحة الدولة كمقياس لقوتها السياسية . وبناءً عليه فقد أوجب على سكان الدولة العمل على توسيع مساحتها باستمرار . وفي ذلك يتجلى إتجاهه التوسعي وحتى تحبيذه لمبدأ التوسع الإقليمي للدولة على حساب الدول المجاورة . وذلك لدرجة أنه رأى أن إنهيار الدولة يتأتى عن انهيار مجالها الحيوي . وبالتالي « فالحدود السياسية ليست في نظره بخطوط ثابتة ولكنها مناطق استيعاب متنقلة (Shifting zone of Assimilation) وإنها لا بد وأن تتجاوب باستمرار مع احتياجات الدولة »[٥] .

---

(٤) بتصرف عن د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، ص ٢٧ .

(٥) د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية ص ٢٩ .

وقد أورد راتزل سبعة قوانين تحكم ، حسب رأيه بالطبع ، حركة الدولة في مجالها الحيوي في مقال له بعنوان « القوانين السبعة للنمو الأرضي للدولة » ، نثبتها فيما يلي :

«١ ـ إن رقعة الدولة تنمو بنمو الحضارة الخاصة بالدولة . فكلما انتشر السكان وحملوا معهم طابعاً خاصاً للحضارة فإن الأرض الجديدة التي يحتلها هؤلاء تزيد مساحة الدولة .

٢ ـ ان نمو الدولة عملية لاحقة لمختلف المظاهر الخاصة بنمو السكان ؛ ذلك النمو الذي يجب أن يتم قبل أن تبدأ الدولة بالتوسع . وهذا يسلم بصحة نظرية ان العلم (الراية) يتبع التوسع التجاري .

٣ ـ يستمر نمو الدولة حتى يصل الى مرحلة الضم ، وذلك بإضافة وحدات صغرى اليها .

٤ ـ إن حدود أي دولة هي العضو الحي المغلف لها ، والذي يحميها (الحدود لا توضح سلامة الدولة فحسب بل انها أيضاً توضح مراحل نموها) .

٥ ـ تسعى الدولة في نموها الى امتصاص الأقاليم ذات القيمة السياسية ، بمعنى أن هذه الأقسام إما أن تكون سهولاً أو مناطق جبلية أو مناطق تعدينية أو ذات قيمة في انتاج الغذاء .

٦ ـ ان الدافع الأول للتوسع يأتي للدولة البدائية من الخارج . معنى هذا أن الدولة الكبرى ذات الحضارة تحمل أفكارها الى الجماعات البدائية وتدفعها زيادة عدد السكان الى الشعور بالحاجة الى التوسع .

٧ ـ ان الميل العام للتوسع والضم ينتقل من دولة الى أخرى ثم يتزايد ويشتد . فتاريخ التوسع يدل على أن الشهية تزداد نتيجة لتناول الطعام »[٦] .

الواقع أن قراءة القوانين السبعة المذكورة تزيدنا يقيناً من إستناد كل من بنسي وريتر وراتزل الى الحتمية الجغرافية بشكل أكيد . كما يتضح من هذه القوانين رؤيا راتزل البيولوجية للدولة الكائن العضوي الحي الذي تدفعه الضرورة للنمو عن طريق

---

(٦) نقلاً عن د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ص ٦٠ . كما تنبغي الإشارة الى أن القانون السادس غير واضح كما نقلنا وأثبتنا . وبالمناسبة هذه القوانين السبعة نفسها اطلعنا عليها في كتاب د. فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية نقلاً عن :

M.L. Alexander, World political Patterns, Chicago, 1966

ونثبتها في الهامش رقم (١٠) لضرورة المقارنة وزيادة في الايضاح والأمانة العلمية ، من جراء البون الكبير بين المؤلفين في الشكل والتفاصيل ، التي لا تؤثر على المعنى الاجمالي العام مع ذلك .

التمدد بالأعضاء التي تعوزه باستعمال القوة . وهكذا واقع لهكذا رؤيا هو حسب رأينا ليس الجغرافيا السياسية بل الجيوبوليتكا . وقد سبق وأشرنا الى انعدام الفارق بينها لدى راتزل . لذلك سوف نرجىء الحديث عنه وعن مفهومه للجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا لما بعد عن الحديث عند موضوع الجيوبوليتكا (في الفصل العاشر) ، مع التشديد مجدداً على أخذه بالحتمية والجيوبوليتكا دون الجغرافيا السياسية بمفهومها الصحيح كما سبق وأشرنا .

هذا ولا يخفف من إستنتاجنا هذا موقف كل من م. هاسنجر (M. Hassinger) وهـ. أوفربك (H. Overbeck) بالنسبة لراتزل . فهاسنجر عارض فكرة الحتمية الجغرافية لدى راتزل[٧] ، بقوله : « إن هدف الجغرافيا السياسية عند راتزل هو شرح وتصوير الدولة على أنها كينونة حية مرتبطة بالأرض وعلى أنها جهاز متغير مع حركة التاريخ . وهكذا فإن المكان والموقع والتغيّرات التي تطرأ على الشكل السياسي للسكان هي في نظر راتزل عوامل أساسية جوهرية بينما يقف العامل البشري الذي يتمثل في صورة الشعوب في خلفية الصورة »[٨] ، وهذا بالمناسبة يتعارض مع ما ورد في الفصل الثاني : مناهج الدراسة في الجغرافيا السياسية حول العامل البشري الذي يحرّك المكان لدى هـ. مكندر وج. غوتمان عند الحديث عن المنهج المورفولوجي .

الواقع أن هاسنجر لم يعارض الحتمية الجغرافية ، إنما أشار الى ضرورة أخذ العوامل البشرية بعين الاعتبار ، خصوصاً وأنه يرى في كيان الدولة ما يمنح أقاليمها قوة معينة ، كما أنها تستمد هذه القوة من أقاليمها ، وذلك في إطار العلاقة المتبادلة بين الدولة والمكان .

أما أوفربك فعكس هاسنجر ، فقد رأى أن راتزل أكّد على دور العوامل المعنوية والإدارية للبشر الى جانب عاملي المكان والموقع . أي أنه أكّد على الناحية الاجتماعية الى جانب أخذه الأساسي بالحتمية الجغرافية. على أن ذلك لايظهر بوضوح إلا في دراساته التفصيلية ، كالتي أوردها عن دول حوض البحر الأبيض المتوسط والولايات المتحدة وكاليفورنيا .

كما تنبغي الإشارة إلى آراء جغرافيين آخرين في راتزل يرون فيه غير متحيز لفكرة المكان وبالتالي الحتمية الجغرافية ، بالرغم من تأكيده على أهمية العامل الطبيعي لدرجة يطغى على إشاراته لعوامل أخرى تلعب دورها في الجغرافيا السياسية ، ومن هؤلاء

---

(٧) حسبما يرى د. محمد رياض في كتابه الأصول الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا ، ص ٦٣

(٨) نقلاً عن د. محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية ، والجيوبوليتكا ، ص ٦٣ .

غـوستاف فـوشلر هـوكـه وأ. ديمنجـون وغيـرهمـا . ويبـدو لنـا أن اشتهـاره كمؤسس للجغرافيا الانتروبولوجيةيعود الى ذلك .

ففـوشلر يشير إلى أن راتـزل حذّر من المغـالاة بالأخـذ بدور المكـان والمـوقـع في الجغرافيا السياسية ، على اعتبار ان صفـات الشعوب تسـاهم مساهمـة فعّـالة في إعـطاء الدولة القيمة السياسية . وهذا ، كما يبدو لنا ، فيه شيء من العنصرية ، التي نضجت فيما بعد ، لدى الكثير من المفكرين الألمان ، بشكل خاص ، نظرياً وعملياً . كما أن محرّكه يؤكد عدم تغاضي راتزل عن أهمية وقيمة العامل الاجتماعي في الدولة .

الواقع الذي يمكن استخلاصه يبدو لنا في أن راتزل عرف ودرس أهمية العـوامل الاجتماعية في تكوين الدولة ، إنما بقي لديه الترجيح لدور العامل الطبيعي في تطورها وتاريخها ، عبر المكان الذي يتجلى في الحتمية بمظهريها الجغرافي والتاريخي ، بحيث بقي في نهايـة المطاف ، بـالرغم من اعتبـاره مؤسساً للجغـرافيـا الأنتـروبـولـوجيـة مؤسسـاً للجغرافيا السياسية ، إنما من رؤيا كـونها مماثلة للجيـوبوليتكـا . وهذا مـا سوف نعـود اليه في الفصل العاشر المتعلق بموضوع الجيوبوليتكا .